على المعلومات الادارية ذات الطابع السري (وثائقية أو شفوية) من المسؤولين الرسميين . هذا الحق مقيد بجوانب محددة تنأى به عن الادارة اليومية ولا يضمن حق المواطنين في أن يعرفوا .

٣ ــ **تشدد رقابة الامن :** نظرا لظروف قيام اسرائيل على اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني ومظاهر العداء والتوتر التي تسود في الداخل والخارج ، نجد ان رقابة الامن تسيطر على مساحات واسعة من الحياة العامة في اسرائيل . وتتمثل في الرقابة على النشر وفي الحكم العسكري في المناطق العربية ، وغير ذلك من صور التسلط التي من شأنها الاخلال بكفاءة الرقابة البرلمانية ، ناهيك عن كونها تضعف من تأثير الرقابة الاهلية والشعبية .

لقد احتج أعضاء الكنيست ، الذين ينتمون الى اقصى اليمين واقصى اليسار على حد سواء ، ضد الرقابة الصارمة على النشر التي امتدت الى محاولة املاء آراء على محرري الموسوعة اليهودية ، والى منع نشر الرسوم الكاريكاتورية في صحيفة الطلبة ، واعتبروا ذلك من قبيل التدابير السياسية التي تعبر عن القلق على أمن النظام وتهدد حرية الصحافة .

أما الحكم العسكري فقد اعتبره مكتب مراقب الدولة أحد القيود الهامة على رقابة الدولة ، ومع ذلك فقد ارتأى ان ذلك مسألة سياسية عسكرية ، ومن ثم فانه لا يعتبر نفسه مؤهلا لأن يتبنى موقفا في هذا الصدد حيث ان تقليص هذا الحكم ــ في نظره ــ هو قضية سياسية لا يمكن البت فيها على أساس الاعتبارات التنظيمية أو الادارية فحسب . وازاء الضغوط السياسية المطالبة بالغاء الحكم العسكري لجأت اسرائيل الى اعلان الغائه ابتداء من أول ديسمبر ١٩٦٦ ، الا أن أعضاء الكنيست كشفوا ان ما تم فعلا لم يكن الا نقلا لسلطة الحكم العسكري من يد رجال يرتدون زي رجال الجيش الى رجال يرتدون زي الشرطة (٢١) .

هذه الاوضاع ، بصفة عامة ، جعلت عضو الكنيست عاجزا عن ان يظفر بالمعلومات اللازمة له ليعرف ماذا يدور داخل أحدى الوزارات أو الشركات العامة . لقد اخفق نظام الاستجواب في الكنيست ــ بالمقارنة مع النظام البريطاني ــ عن اجبار الحكومة في شرح الحقائق أو اصلاح متاعب المواطنين ، ويرجع ذلك ، اساسا ، الى طبيعة النظام الانتخابي الاسرائيلي . هذا بالنسبة لجانب الطلب ، أما بالنسبة لجانب العرض للمعلومات فليس بالغ الفعالية ، اذ نادرا ما يقبل الوزراء أن يشاركهم أعضاء الكنيست المعلومات التي يرفضون نشرها . أضف الى ذلك أن أعضاء المعارضة لن يحظوا بمعلومات تبعد كثيرا عن الاتجاه السياسي . وبدلا من ذلك يلجأ أعضاء كل من أحزاب الائتلاف والمعارضة الى استخدام العلاقات الشخصية أو السياسية لاقامة قنوات للاتصال بالوزراء والموظفين العموميين . ومن المحتمل ان تكون هذه القنوات فعالة ، ولكن حينما يستخدمها أعضاء الكنيست فانهم لا يستخدموها كممثلين للهيئة التشريعية ، ولا حتى باعتبارهم وسطاء بين السلطة التنفيذية وبين الجمهور ، وانما بصفتهم أعضاء في دائرة « المطلعين » (٢٢) .

بل ان هذا التناقض الصارخ بين السرية المفرطة وبين صحة المعلومات ، في اسرائيل حمل البعض الى اقتراح جمع ونشر المعلومات بواسطة منظمات خاصة تقوم لهذا الغرض (٢٣) .

خلاصة القول ان الرقابة البرلمانية في اسرائيل تعاني كثيرا بفعل مجموعتين من